

جامعة الشهيد عباس لغرور - خنشلة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

محاضرات في مقياس:

الحرريات العامة

مقدمة إلى طلبة السنة الثالثة ليسانس
تخصص: قانون عام
المجموعة " أ "

إعداد الدكتورة:
كريمة مزوز

السنة الجامعية: 2024-2023

ثانيا- الحرية و الحق:

1- تعريف الحق:

تعددت تعريفات الحق كما الحرية لدى الفقهاء، ولم يتفقوا على وضع تعريف واحد و من هذه التعريفات نذكر مايلي:

✓ الحق: سلطة إرادية للشخص¹؛

✓ الحق: مصلحة يحميها القانون²؛

✓ الحق: ميزة يمنحها القانون لشخص ما و يحميها بطرق قانونية، بمقتضاها يتصرف الشخص متسلطا على مال معترف له به، بصفته مالكا أو مستحقا³، و الحقيقة أنه لم يوجد في الفقه القانوني تعريف جامع للحق بهذه الأركان الثلاثة (أشخاص الحق و محله و الحماية القانونية له، لهذا يمكن تعريف الحق بأنه: "الحرية التي يحميها القانون و يكفلها لمصلحة شرعية، بطرق قانونية، بمقتضاها يتصرف الشخص بصفته مالكا لها أو مستحقا"³.

2- علاقة الحرية بالحق:

إن وجود الفرق بين الحق و الحرية يعكس مدى التصرف في كل منهما، فجوهر الحق هو قدرة تصرف صاحب الحق فيما اختص به ضمن الحدود التي رسمها له الشرع، مما يستلزم إباحة الأفعال الملائمة لذلك الاستعمال و التصرف⁴، إذ الحق فيه ميزة الاستثناء و بهذا يختلف عن الحرية، فمثلاً الملكية حق، أما حرية التملك فإباحة، و من أبيع له أن يملك لا يعد بمقتضى هذه الإباحة مالكا، أما الحرية فهي المكنة العامة التي قررها الشارع للأفراد على السواء، يتمتع بها الناس على قدم

المساواة، و تفترض وجودهم جميعا في نفس المركز بالنسبة لها مثل: حرية المعتقد، حرية السير في الطرق العامة¹.

و على الرغم من وجود الفرق بين الحرية و الحق إلا أن كلاهما مرتبط بالآخر، و أن كلاهما لم يترجم مفهومهما في نصوص قانونية إلا منذ الثورة الفرنسية مع إعلان حقوق الإنسان و المواطن 1789، كنتاج للمذهب الفردي الذي تطور مع ظهور المذهب الاشتراكي من خلال ما أضاف إليه من حقوق اقتصادية و اجتماعية².

إن هذا الارتباط الوثيق بين مفهومي الحق و الحرية، هو ما أدى إلى الخلط بينهما خاصة في ظل نص الدساتير على الحقوق و الحريات دون تمييز بينهما، و استعمالها تارة لفظ الحرية و تارة لفظ الحق، رغم أن كلاهما يمنح لصاحبه قدرة أو صلاحية الممارسة باختياره الحر، و عليه: فإن الحرية تعتبر "حق" فنقول: حق الشخص في الحرية، مع أن لكل حق نوع من الحرية في ممارسته أم لا، مثلا حق التعلم مكفول دستوريا و تعمل الدولة على توفيره، إلا أنه في مضمون هذا الحق حرية الاختيار بين مثلا نوعية التعليم خاص أو عام و المؤسسة التي سيتعلم فيها، من خلال ذلك؛ فإن الحريات تدخل ضمن مفهوم الحقوق التي يقع على الدولة توفير جو لممارستها و حمايتها قانونيا³.

ثالثا- الحرية و السلطة:

لا يوجد أي شك في أن مشكلة الحرية بأكملها ترتبط اليوم كما كانت من قبل بموضوع السلطة، فطالما الإنسان هو جزء من جماعة؛ فقضيته هنا هي قضية التزام بهذه الجماعة كنتيجة حتمية للصلة التي تربطه بها، و كون أن الحرية لا تعني الفوضى و الفوضى تقضي على الحرية، لذلك لا تتوفر الحرية إلا في ظل النظام، و لا يمكن تصور نظام دون سلطة⁴.

1. تعريف السلطة:

السلطة هي الحالة التي تمكن صاحبها من إصدار الأوامر و فرض إرادته على الآخرين، و هي نوع من النفوذ الممارس من شخص أو مجموعة على الغير باستعمال تعابير مختلفة كالقدرة و التأثير و القوة و النفوذ، و السلطة أنواع: سلطة دينية، اقتصادية، اجتماعية، إلى جانب السلطة الأساس و

هي السلطة السياسية؛ كونها أرفع السلطات التي تحكم المجتمعات وتديرها وتتدبر تنظيم العلاقات بين عديد الجماعات على النحو الذي يمكنها من البقاء مندمجة في مجموع النظام ككل¹.

2. علاقة الحرية بالسلطة:

إن الصالح العام المشترك بين الحرية والسلطة هو تحقيق السكينة والعدالة، أي أن الأفراد يمارسون حرياتهم في جو من الإطمئنان والسلام، وتتوفر فيه سبل العدالة والمساواة و ضمان تكافؤ الفرص بين الأفراد دون تمييز ضمن الحدود المقررة في القانون، و الضامن الرئيسي لتحقيق ذلك كله وجود سلطة منظمة لتلك الحقوق والحرريات، وهو ما يدل على الترابط و التلازم بين الحرية و السلطة، فكل منهما يؤثر في الآخر تأثيرا يختلف من وإلى دولة أخرى وفقا للظروف و النظام السياسي، و كذلك مدى النضج الفكري للأفراد و الوعي السياسي السائد، و هذا التأثير حتما يعد قيادا على حريات الأفراد و حقوقهم الأساسية، فالفكرتان كلاهما رقيقة على الأخرى².

يرى البعض أن أمر وجود السلطة يعد بمثابة الشر الذي لا بد منه، على أن وجودها لا يجب أن يكون على حساب الحرية، و الحل في ضمان عدم تجاوز السلطة على الحرية هو الدستور، الذي يعتبر حجر الأساس لصيانة الحقوق والحرريات من احتمال التجاوز، فالسلطة وجدت أصلا لضمان الحريات من خلال التنظيم الذي يؤدي إلى الابتعاد عن الفوضى المؤدية إلى ضياع الحرية و عودة الإستبداد، و بما أن العلاقة بين الحرية و السلطة هي علاقة بين الحاكم و المحكوم، فيقع على الجهة الحاكمة أن تراعي مصالح المحكوم من جميع الجوانب: الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، من خلال تنظيم العلاقة بين السلطة و الحرية لقيام الدولة، و الحل الأمثل يتمثل كما أشرنا في وجود قواعد دستورية، تكفل للحكومة أداء مهامها على النحو الذي يضمن حماية الحقوق و الحريات العامة للأفراد³.